



كلمة
حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

أمام
الجمعية العامة للأمم المتحدة
الدورة السبعون

نيويورك

٢٨ سبتمبر ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ،
أصحاب المعالي والسعادة ،
سعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ،
سعادة الأمين العام للأمم المتحدة ،

يسعدني في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السيد/
موجنز لكتيفوت لانتخابه رئيساً للدورة السبعين للجمعية
العامة، متمنياً له التوفيق والسداد.

كما أعبّر عن تقديرنا لسعادة السيد/ سام كوتيسا -
رئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة على ما
بذله من جهود في إدارة أعمالها ، وأغتنم هذه المناسبة
لأشيد بالجهود التي يبذلها سعادة الأمين العام السيد/ بان
كي مون من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

السيد الرئيس ،

إنه لمن دواعي الارتياح اعتماد الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 التي شاركنا فيها، لإيماننا بأن التنمية إذا أحسنا توزيع ثمارها هي شرط تحقيق العدالة الاجتماعية و صون كرامة الإنسان، وتعزيز تماسك المجتمعات، وبالتالي تعزيز الأمن والاستقرار في العالم.

وكما أنه لا استقرار يدوم من دون تنمية و عدالة اجتماعية، كذلك تستحيل التنمية في ظروف القلاقل والحروب.

وكان يحدونا الأمل بأن تعقد هذه الدورة بعد تقدم ما على صعيد بعض الصراعات الدامية في هذا العالم، ولكننا

نجد أنفسنا في مواجهة المزيد من التحديات والأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين . وقد عاد غياب التوافق الدولي ليشكل عائقا أمام حل القضايا المهمة ، كما أن الانتقائية في تطبيق العدالة والقانون الدولي ما زالت سائدة في التعامل مع القضايا الإقليمية ، مما يضر بمفهوم الشرعية الدولية وبما استقر في وجدان البشرية من قيم وأعراف ومبادئ تبنتها المجموعة الدولية بعد أن دفع ملايين البشر ثمننا باهظا، ولا سيما

بعد تجارب إنسانية كبرى حفرت أثراً عميقاً في ذاكرة الشعوب ، مثل العبودية، وعمليات الإبادة الجماعية، والاستعمار، والعنصرية ، والحروب العالمية وغيرها. فلا يجوزُ العبثُ بهذه القيم المستقاة من معاناة الشعوب ، وربما هذا هو أساس وجود هذه الهيئة، ومن دون هذا الأساس لا معنى لاجتماعاتنا السنوية هذه.

السيد الرئيس ،

سيظل الصراع في الشرق الأوسط يمثل تهديداً دائماً للأمن والسلم الدوليين لتأثيره المباشر على العديد من الأزمات التي تواجه المنطقة والعالم. وتظل القضية الفلسطينية قضية شعبٍ شرد من أرضه ، شعب واقع تحت الاحتلال، و لا يمكن تأجيل حلها العادل والدائم لجيل تال.

ويحتاج تحقيقُ تسوية عادلة ودائمة تسمح بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية إلى شريكٍ إسرائيلي للسلام. ولا يوجد شريكٍ إسرائيلي لسلام عادل حالياً، ولا حتى لتسوية. وفي هذه الظروف ثمة واجب دولي لا يمكن التهرب منه تجاه آخر مسألة استعمارية مفتوحة في التاريخ الحديث.

وحتى يوضع حدٌ للاحتلال سوف يستمر التسوية والمماثلة والاتصالات والبيانات التي لا طائل من ورائها، ويستمر النشاط الاستيطاني المحموم والمُدان والانتهاكات المستمرة لحرمة المسجد الأقصى ، والتي تُعد دليلاً واضحاً ليس فقط على غياب إرادة السلام لدى إسرائيل، بل أيضاً على تحكم عناصر أصولية دينية قومية متطرفة بالسياسة الإسرائيلية. انظروا إلى ما يجري في القدس! قوى دينية سياسية متطرفة تعتمد على تفسيرات حرفية لنصوص عمرها آلاف السنين من أجل تدنيس مقدسات شعب آخر واحتلال أرضه والاستيطان عليها، أليست هذه أصولية دينية؟ أليس هذا العنف إرهاباً تقوم به قوى دينية متطرفة؟

اسمحوا لي أن أوجه إلى أركان المجتمع الدولي عموماً رسالة بأن استمرار القضية الفلسطينية دون حل دائم وعادل يعد وصمة عار في جبين الإنسانية.

المجتمع الدولي مقصر فيما هو أقل من تسوية عادلة، فهو لم ينجح حتى في فرض إعادة إعمار قطاع غزة بعد العدوان. لقد عقد مؤتمر دولي بمبادرة نرويجية خصيصاً لهذا الغرض. وتعهدت قطر بدفع

مبلغ مليار دولار لعملية إعادة الإعمار، ونحن
ماضون في تقديم المساعدات للقطاع حتى تنفيذ
تعهدنا، ولكننا نتساءل: ماذا جرى للمؤتمر
ومقرراته؟

يتوجب على المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس
الأمن القيام بمسؤولياته، باتخاذ موقف حازم يلزم
إسرائيل باستحقاقات السلام وفي مقدمتها وقف كل
أشكال الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة،
ورفع الحصار الجائر عن قطاع غزة والالتزام بتنفيذ
قرارات الشرعية الدولية التي تقر للشعب الفلسطيني
استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة الدولة
الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967م وفقاً لمبدأ
حل الدولتين.

وإننا نحذر من ضياع الفرص، فالشعوب إذا
وصلت إلى نتيجة مفادها أنه لا يوجد حل سلمي لهذه
القضية فسوف تكون لذلك نتائج وخيمة لا يمكن
توقعها على المنطقة والعالم.

السيد الرئيس،

تتولّد عن الأزمة السورية بأبعادها وتداعياتها الراهنة والمستقبلية نتائج كارثية على منطقة الشرق الأوسط، بل والعالم، في ظل استمرار الجرائم البشعة والأعمال الوحشية التي يرتكبها النظام بحق الشعب السوري، وتهديد كيان الدولة وشعبها، وخلق بيئة خصبة لتفاقم ظاهرة التطرف والإرهاب تحت رايات دينية ومذهبية وعرقية زائفة تهدد الإنسان والمجتمع والإرث الحضاري في سورية والمنطقة.

وفي هذا السياق عبث النظام السوري بمفهوم الإرهاب، فسمى المظاهرات السلمية إرهاباً، ومارس هو الإرهاب الفعلي. وحين أوصلت أعمال القصف وقتل المدنيين الناس إلى تبني العمل المسلح، ودخلت بعض المنظمات غير الملتزمة بمطالب الثورة السورية ومبادئها فضاء العمل المسلح دون استئذان، تحوّلت سورية إلى ساحة حرب؛ فحاول النظام أن يخيف المجتمع الدولي من البديل. في حين كان على المجتمع الدولي أن يوقف المجازر في الوقت المناسب، ويوفّر الظروف للشعب السوري لإنتاج البديل العقلاني المدني العادل للاستبداد. وهل ثمة استبداد في العالم يعترف أن له بديلاً؟ وهل يمكن أصلاً أن ينمو البديل ويتطوّر في ظله؟

عندما يعاني شعب من حرب إبادة وتهجير، يكون أسوأ قرار هو عدم اتخاذ قرار، والخطر الأدهى هو تجاهل الخطر. إن تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة لإنهاء هذه الكارثة يُعدُّ جريمة كبرى ويكشف عن فشل وعجز المنظومة الدولية ويؤدي إلى فقدان الثقة بالقانون والمجتمع الدوليين .

وفي هذا الإطار يتعين تفعيل وتعزيز دور الجمعية العامة باعتبارها الإطار الأوسع للتعامل مع قضايا الشعوب في ظل عجز أو تقاعس مجلس الأمن عن إيجاد الحلول العادلة لها.

إنني أدعو من هنا إلى التعاون من أجل فرض حل سياسي في سورية، ينهي عهد الاستبداد ويحلُّ محلّه نظاماً تعددياً يقوم على المواطنة المتساوية للسوريين جميعاً، ويُبعد عن سورية التطرف والإرهاب ويدحرهما، ويعيد المهجرين إلى ديارهم، ويتيح إعادة بناء سورية؛ ليس السؤال إذا كان هذا ممكناً، فهذا ممكن إذا توفرت الإرادة لدى دول بعينها. إن السؤال المطروح علينا جميعاً هو: هل ترون أن استمرار الوضع الحالي في سورية ممكن؟ لقد تحول الصراع في هذا البلد إلى حرب إبادة وتهجير جماعي

للسكان. ولهذا تبعات خطيرة على الإقليم والعالم كله،
وحتى على الدول التي لا تستعجل الحل لأنها لا تتأثر
بالصراع مباشرة، ولا تصلها حشود المهجرين.

السيد الرئيس،

يشوب التعامل الدولي مع قضايا نزع السلاح النووي قصور وازدواجية تقلقنا ، ولا أدلُّ على ذلك من فشل مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار السلاح النووي الأخير في إخلاء منطقة الشرق الأوسط منه، والذي جاء مخيباً للآمال وألحق ضرراً بمصداقية المعاهدة.

إن الاتفاق بين إيران ومجموعة 5+1 هو خطوة إيجابية ومهمة. ونحن نتطلع بأمل أن يساهم الاتفاق النووي في حفظ الأمن والاستقرار في منطقتنا، ولكننا نطالب بالانتقال إلى نزع السلاح النووي من المنطقة كلها، وكذلك أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الإطار وانطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج، فإن تحقيق الاستقرار فيها أمرٌ ضروري لدول المنطقة والمجتمع الدولي بأسره . ونؤكد هنا على موقفنا الثابت بتجنيب منطقة الخليج أية أخطار أو تهديدات للسلاح النووي مع الإقرار بحق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً للقواعد الدولية في هذا الشأن

وفي هذه المناسبة أؤكد أن إيران دولة جارة مهمة ، وأن التعاون بينها وبين دولنا هو في مصلحة المنطقة .

العلاقات الثنائية بين قطر وإيران تنمو وتتطور باستمرار على أساس المصالح المشتركة، والجيرة الحسنة. ولا يوجد أي خلاف متعلق بالعلاقات الثنائية بين بلدينا. وعلى مستوى الإقليم تتنوع المذاهب والديانات، ولكن لا يوجد برأيي صراع سني شيعي في الجوهر، بل نزاعات تثيرها المصالح السياسية للدول ، أو مصالح القوى السياسية والاجتماعية التي تثير نعرات طائفية داخلها؛ الخلافات القائمة برأيي هي خلافات سياسية إقليمية عربية إيرانية ، وليست سنية شيعية . وهذه يمكن حلها بالحوار ،

والاتفاق بدايةً على قواعد تنظم العلاقة بين إيران ودول الخليج على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد آن الأوان لإجراء حوار هادف من هذا النوع بين دولٍ سوف تبقى دائماً دولاً جارةً، ولا

تحتاج لوساطة أحد. ونحن مستعدون لاستضافة حوار
كهذا عندنا في قطر.

السيد الرئيس ،

إننا نؤكدُ حرصنا على وحدة اليمن وسلامة
أراضيه وسيادته ودعمنا الشرعية واستكمال العملية
السياسية، وفق المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية
ومخرجات الحوار الوطني في اليمن في يناير
2014، وإعلان الرياض في مايو 2015، وقرارات
مجلس الأمن ذات الصلة ولأسيما القرار رقم 2216.
لا يعقل أن تُسجّل سابقةً أن يوافق طرفٌ سياسي
أساسي على مخرجات الحوار الوطني، ثم يخرج عنه
ليحاول أن يفرض رؤيته وهيمنته على البلاد كلها
بواسطة السلاح.

وبالنسبة للشأن العراقي ، فإن استقرار العراق
يتطلب توافقاً وطنياً عاماً بمنأى عن أية تدخلات
خارجية وبمعزل عن أية تفرقة، طائفية كانت أم
عرقية؛ ونأمل أن تتمكن الحكومة العراقية من الوفاء
بمقتضيات الوفاق والمصالحة بين مختلف مكونات
الشعب العراقي .

لقد أثبتت التجربة في العراق واليمن أن حالة الميليشيات خارج الشرعية لا تهدد الدولة بحكم تعريف الدولة وحقها الحصري في تشكيل قوات مسلحة فحسب، بل هي حرب أهلية كامنة تتحول إلى حرب أهلية فعلية عاجلا أم آجلا. وإن أي حل سياسي في العراق أو اليمن أو سورية أو ليبيا يجب أن يتضمن إنهاء الحالة الميليشيائية خارج مؤسسات الدولة الشرعية. وهذا مكوّن رئيسي في أية تسوية جدية، فبدونه لا تستقر التسويات، ولا تغدو حلولا حقيقية.

ويجب أن تنتبه القوى السياسية في منطقتنا إلى ظاهرة خروج آلاف الشباب في أكثر من دولة عربية مؤخرا للمطالبة بالمواطنة أساسا للشراكة، رافضين تمثيلهم على أساس طائفي، وأن يشكل التمثيل الطائفي غطاءً للفساد.

السيد الرئيس ،

تضع ظاهرة الإرهاب بعواقبها الوخيمة تحديات سياسية وأمنية واقتصادية خطيرة أمام الدول والشعوب، ولاشك أن مناطق التوتر والصراع قد ساهمت في نشوء المنظمات الإرهابية، كما ساهم تقاعس المجتمع الدولي عن التصدي لبؤر التوتر والصراع في تهيئة البيئة الراحية لتنفيذ العمليات

الإرهابية. فالإرهاب مصدره أفكار متطرفة لا تقبل أي حل وسط مع واقع الناس وإمكانياتهم؛ وهو ينتعش في ظروف اليأس وانسداد الأفق. لم ينشأ الإرهاب في منطقتنا في ظل سياسات تضمن للمواطنين العيش بكرامة وحرية، بل نشأ في ظل الاستبداد، وتغذى على القمع والإذلال، وراكم الحقد والكراهية من التعذيب في السجون، واستفاد من فقدان الأمل من العمل السياسي السلمي.

والحقيقة أن سلوك القوى المؤثرة في المجتمع الدولي أصبح يشوّش تصورات الناس بدلا من أن يساهم في توضيحها، إذ تُسمّى ميليشيات مسلحة ترتكب جرائم بحق المدنيين والمؤسسات العامة إرهابا، وأخرى تمارس العنف والترويع ضد المدنيين لا تُعتبر إرهابية لاعتبارات لا علاقة لها بالمجتمعات المحلية، بل بالدول العظمى والإقليمية، أو لأسباب متعلقة بتحالفات مرحلية. لقد فرض تزايد ضحايا العمليات الإرهابية التعامل مع الإرهاب بالقوة العسكرية، ونحن نوّكد التزامنا بمكافحة الإرهاب، ولكن حتى في أقسى الظروف لا يجوز تجاهل الأسباب الكامنة وراءه، وإلا فسوف تكون النتيجة تفاقم الظاهرة وزيادة انتشارها.

ونؤكد هنا على أنه لا يوجد دين يدعو إلى الإرهاب في جوهره. وفي النصوص الدينية كافة ما يكفي من التعاليم التي تدعو إلى السلمية و التسامح والتعايش، ولكن الأساس الذي يتجاهله المروجون للاقتباسات الحرفية هو روح الديانات التي تدعو إلى القيم النبيلة والتسامح والتعاون والحوار البناء لصالح المجتمع البشري. والناس البسطاء بتدينهم الفطري يعتبرون الدين أولاً قيماً وأخلاقاً. وهذا ما يجب أن نبني عليه.

السيد الرئيس،

سعت دولة قطر إلى انتهاج سياسة متقدمة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ونحن نواصل التعاون مع المنظمات الدولية من خلال عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان لترسيخ مفاهيم وثقافة حقوق الإنسان عبر اتباع النهج المبني على سيادة القانون والشفافية والعدالة والكرامة الإنسانية .

وعلينا أن نعمل سوياً على تعزيز قدرة نظام الأمن الجماعي على التعامل الفعال مع المشكلات الدولية والإقليمية حفاظاً على حقوق الشعوب ، وأن نواجهه بإصرار أية محاولات لفرض حلول وقتية تعالج ظاهراً المشكلات دون أن تلمس جذورها .

ختاماً فإن دولة قطر لن تآلو جهداً في دعم جهود
المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف التي ننشُدُها جميعاً
بما يحقق مصلحة شعوبنا وخير الإنسانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،